

# المقدمة





## المبجل أليكس سالموند عضو البرلمان الأكتلندي، عضو البرلمان الوزير الأول لأكتلندة

نحن في الحكومة الإكتلندية طموحون لمستقبل أكتلندة. كما نعتقد بأن السيادة في بلادنا تتوقف على شعبه. ونحن شعب أكتلندة كشعب ذي سيادة - وحدنا - لدينا الحق في تقرير كيف يتم حكمنا.

ولهذا السبب إن بياننا العام للإنتخابات البرلمانية الإكتلندية في هذه السنة وعد بإعطاء فرصة للناس لإعتبار مفهوم الإستقلال الإكتلندي في إستفتاء أثناء هذا البرلمان.

في ذلك الإنتخاب، صوتَ الناس بشكل واضح لتطوير إضافي للطريقة التي نحكم بهما أنفسنا في أكتلندة. نحن في الحكومة نعتقد بأن الإستقلال سيكون أفضل لبلادنا. في حين يدعم الآخرون التفويض بشكل متزايد، أو مسؤولية أعظم نحو الضرائب والإنفاق، أو الإتحادية. لكن مهما كانت الفروقات بين الأحزاب السياسية، فإن رسالة الإنتخاب كانت واضحة - الموقف الدستوري لأكتلندة يجب أن يتقدم إلى أمام.

كانت هناك أيضاً تطورات دستورية تاريخية أخيرة في إيرلنده الشمالية وويلز، مع مجيء أحزاب جديدة إلى الحكومية وتفويض المسؤوليات الجديدة. إن حكومة المملكة المتحدة نشرت ورقة مناقشة الآن عن حكم بريطانيا.

وبصفتي الوزير الأكتلندي الأول، إنه مسؤوليتي إستكشاف وقيادة المناقشة عن الخيارات للتغيير الدستوري. أنا أضطلع بقيادة حكومة الحزب الوطني الإكتلندية الأولى لكي يتم إنتخابها في أكتلندة التفويض، ولذا فأنا سأقدم الحالة للإستقلال، ومنافعه وفرصه. على أية حال، أنا أعترف بأن هناك أيضاً مدى من وجهات النظر الأخرى في بلادنا، وهي ممثلة في البرلمان.

إن إتحاد أكتلندة ذا المكانة الطويلة الأمد مع الأقاليم الأخرى للمملكة المتحدة مستند على إتحاد التيجان لسنة 1603 وقوانين الإتحاد لسنتي 1707 و1801. إن إتحاد سنة 1801 مع إيرلنده قد خضع مسبقاً لتغيير ملموس. إن النقاش السياسي في أكتلندة يتعلّق بالإتحاد السياسي لسنة 1707، وتعديله أو إلغاؤه الذي ما زال قد يترك إتحاد التيجان سليماً دون مساس.

ولذا أقترح بأننا نعقد حواراً وطنياً عن مستقبلنا للسماح لشعب أكتلندة بالنقاش، والتأمل وبعد ذلك يقرّر الشعب بشأن نوع الحكومة التي تجهّزنا على أفضل وجه للمستقبل. لمقصود من هذه الورقة هو أن تكون كنقطة بداية وإلهام لذلك الحوار. وهي يستكشف الميادين التي يمكن لأكتلندة فيها يمكن أن تواجه مسؤوليات إضافية - مثل التوظيف، وتمويلاتنا الوطنية، أو التشريع بشأن السلامة العامة مثل الأسلحة النارية - بالإضافة إلى مفهوم الإستقلال، والتطورات الدستورية الأوسع في بريطانيا.

لقد مرّت عشرة سنوات الآن منذ الإستفتاء على تأسيس البرلمان الإكتلندي. ورأينا إمكانيته الإستجابة إلى رغبات وحاجات الناس في هذه البلاد. ولكننا رأينا أيضاً تقييدات لمسؤولياتنا الحالية. أعتقد بأنّه حان الوقت لنا الآن، نحن شعب أكتلندة، أن نعتبر ونختار مستقبلنا الخاص بنا في العالم الحديث.

Alex Salmond

# الخلاصة



إن تأسيس البرلمان الإسكتلندي تحت قانون أكتلندة لسنة 1998 أعطى شعب أكتلندة الصوت الديمقراطي المباشر في القرارات عبر مجموعة واسعة من النشاطات الحكومية الجارية إدارتها حالياً في أكتلندة. أقرت تسوية التفويض بشكل واضح بأن المسؤوليات المعطاة إلى البرلمان الإسكتلندي والحكومة الإسكتلندية في سنة 1999 يمكن أن يجري تغييرها، وتم تضمين آليات مهمة في القانون للسماح بتفويض إضافي.

يتم التحفظ حالياً على صلاحيات هامة للبرلمان البريطاني و حكومة المملكة المتحدة. والتفويض الإضافي في هذه الميادين يسمح للبرلمان الإسكتلندي و الحكومة الإسكتلندية باتخاذ قراراتهما الخاصة عن هذه المسائل لصالح أكتلندة وعكس وجهات نظر شعب أكتلندة. في بعض الميادين، أن التفويض الإضافي بالإمكان أيضاً أن يزود تماسكاً أعظم في إتخاذ القرارات والمسؤولية الديمقراطية لتسليم السياسة.

لتجاوز التفويض المعزز إلى الإستقلال يتضمن إنهاء صلاحيات برلمان المملكة المتحدة للتشريع لأكتلندة، وقدرة المملكة المتحدة على ممارسة السلطات التنفيذية فيما يتعلق بأكتلندة. كل التحفظات الباقية في قانون أكتلندة سيتوقف مفعولها، والبرلمان الإسكتلندي والحكومة الإسكتلندية يكتسبان المسؤولية عن كل السياسة المحلية والدولية، مشابهةً بذلك ما يجري في الدول المستقلة في كل مكان، وخاضعاً لبنود معاهدات الإتحاد الأوروبي والتزامات المعاهدة الموروثة الأخرى.

إن طبيعة دستور المملكة المتحدة أخذة في التغيير. وكانت هناك تطورات تاريخية في ويلز وإيرلنده الشمالية، ونشرت الحكومة البريطانية مقترحات لتطوير إضافي في حكم المملكة المتحدة. وأكتلندة، سواء إن كانت ضمن المملكة المتحدة أو مستقلة، فإنها يجب أن تواصل في لعب دور أساسي مع جيراننا، وتستغل الفرصة لتحسين آليات للعمل المشترك بين الحكومات عبر المملكة المتحدة الحالية ومع جمهورية إيرلنده.

إن التفويض أو الإستقلال المعزز يتطلبان تشريعاً، من المحتمل في كل من ويستمينستر و هوليرود. والتفويض المحسن بشكل ملموس قد يتطلب جدياً، والإستقلال قد يتطلب بالتأكيد، موافقة الشعب الإسكتلندي من خلال إستفتاء. مثل هذا التصويت، بينما لا يلزم دستورياً، قد تلقى القبول بصفته الطريق الصحيح لتقرير مستقبل أكتلندة الدستوري. ولذا يجب أن تكون هناك، دراسة مستحقة الجدارة للأشكال الملائمة للتشريع لهذا التصويت، ولمسألة كيفية إبتداء الإستفتاء في البرلمان الإسكتلندي.

في وجهة نظر الحكومة الإسكتلندية هناك ثلاثة إختيارات واقعية. الأولى، هي الإحتفاظ بخطة التفويض المحددة في قانون أكتلندة لسنة 1998، مع إمكانية التطوير الإضافي في الصلاحيات، وتمديد هذه بشكل إنفرادي في حين ظهورها بحسب المناسبة. والثانية، هي إعادة تصميم التفويض بتبني مدى محدد من التمديدات إلى الصلاحيات الحالية للبرلمان الإسكتلندي والحكومة الإسكتلندية، وربما

يتضمّن حكم ذاتي مالي، لكن بلا تقدّم في الإستقلال التام. والثالثة، هي مستحسّات الحكومية الإسكتلندية، بتمديد صلاحيات البرلمان الإسكتلندي والحكومة الإسكتلندية إلى حدّ الإستقلال. وهذه الإمكانيات تم وصفها بالكامل بشكل أكبر في هذه الورقة.

هذه الورقة هي الخطوة الأولى للحوار الوطني الآخذ نطاقه في التوسع حول مستقبل أسكتلندة. وهذا الحوار سيسمح لشعب أسكتلندة بالنظر في كلّ الخيارات لمستقبل البلاد وإتخاذ القرارات المطلعة. تدعو هذه الورقة شعب أسكتلندة للتوقيع لدعم الحوار الوطني وإلى التقدم بالإقتراحات حول كيف يجب أن يتم تصميم الحوار لضمان أكبر مساهمة ممكنة فيه.